الى استحالة وجودها بالكلية ويلزم ايضا من نفيها
عدم ايجاده لشيء من الحوادث فلا يفتقر اليه شيء لكن
الحق تعالى افتقر اليه كل ما سواه فوجب ان تكون واجبة
الوجود وهو المطلوب وتقديم الشيخ الحياة هنا على ما
عداها من باب تقديم المدلول على الدليل وعكس في
البراهين فان تقديم الحياة هناك من باب تقديم الدليل
على المدلول لان وجود المشروط دليل على وجود شرطه
ويوجب له تعالى الوحدانية اذ لو كان معه ثان في الالوهية
لما افتقر اليه شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو جل وعلا
الذي يفتقر اليه كل ما سواه تقدم ان وجوه الوحدانية
ثلاثة وحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال
وان وحدة الذات تنفي عنه الكم المتصل وهو التركيب في
الذات والكم المنفصل وهو وجود اله ثان مماثل له ووحدة
الصفات تنفي عنه الكم المتصل اي المتعدد في الصفة القائمة
بذاته على ما قيل والكم المنفصل فيها بان يقوم بغيره علم
كعلمه وقدرة كقدرته وعلى هذا القياس وكلامه غير
واف بالوجوه الثلاثة لان قوله اذ لو كان معه ثان الخ انما
يدل على نفي الكم المنفصل فلو قال اذ لو لم يكن واحدا لما
افتقر اليه شيء لكان اشمل وقد يجاب بان نفي الكم المتصل
بالذات يدخل تحت المخالفة وسكت عن نفي التعدد في
الصفات للقول به في بعض الصفات اتصالا كابي سهل في
القدرة والعلم ولعدم من يقول به انفصالا وانما ثنى ه
الضمير في قوله عجزهما وافرده في برهان الوحدانية
لكونه

لكونه هنا صريحا بالشريك المستحيل فناسب عود الضمير
مثنى وفي برهان الوحدانية لم يصرح وانما قال لو لم
يكن واحدا فناسبه افراد الضمير ولو افرد الضمير هنا
لتوهم ان العالم هو الذي يلزم عجزه لا الثاني المقدر مع
ان عجز الالهين معا لازم لتعددهما وانما قال لما افتقر
اليه ولم يقل لما افتقر اليهما شيء لانه لو ثنى الضمير لتوهم
ان تكون الاستثنائية ثبوت الافتقار اليهما معا فيحصل
التنافي بينها وبين النتيجة التي هي ثبوت الوحدانية
وهو باطل ولقد احسن رحمه الله وفي عبارة انه لو
ثنى الضمير لحصلت المناقضة لان الاستثنائية عبارة
عن نفي التالي الذي هو اللازم فينتفي الاول الذي هو
الملزوم وتكون النتيجة نقيض الملزوم فالنتيجة نفي
ان يكون معه ثان والاستثنائية على هذا التقدير ثبوت
الافتقار اليهما وثبوته يقضي بالتعدد ونفي الثاني يقضي
بعدم التعدد فلهذا عدل عنه وافرد وقوله كيف الخ ه
ملزوم صادق لازمه الوحدانية وبيان الملازمة كما قال
الشيخ اذ لو كان معه ثان في الالوهية ملزوم لما افتقر
اليه شيء لازم بيان الملازمة للزوم عجزهما حينئذ الاستثنا
لكن نفي افتقار الممكنات اليه محال بيانه لتقرره له عقلا
ونقلا لما مر فاذا بطل اللازم الذي هو نفي الافتقار بطل
ملزومه الذي هو ثبوت الاثنينية وما ادي الى ذلك
وهو قول الخصم اذ الافتقار لا يدل على وجوب الوحدانية
لله يوجب ان الافتقار دليل على وجوب الوحدانية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)